«مُفترق طرق»... انحياز مشروع إلى الأنوثة

بسمة النسور

إذا ما تمكّنا من التغاضي عن أخطاء قانونية جسيمة وقع فيها مسلسل «مفترق طرق» منذ حلقاته الأولى، مثل وجود الشهود في قاعة المحكمة واستماعهم إلى إفادات شهود قبلهم في القضية نفسها قبل استدعائهم، يمكن القول إنّ العمل جدير بالمشاهدة لتوفّر عنصر التشويق في العمل الذي يُعرَض حالياً في منصّة شاهد، وهو من إخراج أحمد موسى وبطولة هند صبري وإياد نصّار وجومانا مراد وماجد المصري، ونجوم آخرين يحلّون ضيوف شَرَف في كلّ حلقة.

القصّة مأخوذة عن مسلسل أميركي بعنوان «الزوجة الطيبة» عُرِضَ عام 2009 في سبعة مواسم متتالية، مُحقّقاً أعلى نسب مشاهدة طوال مدّة عرضه، وهو بمثابة دراما قانونية سياسية اجتماعية نفسية بالغة الذكاء، رشيقة الطرح، مُتقنة الحبكة، عبّرت بواقعية عن خفايا المجتمع الأميركي، وقد صُنّف أحد أفضل مائة مسلسل أُنتِج في الأربع وعشرين عاماً الماضية. وإذا ما تمكّن المشاهد العربي من نسيان جماليات المسلسل الأصلي، فسوف تتحقّق له المُتعة المُبتغاة في متابعة النسخة العربية التي اختير لها عنوان مختلف، وكان حرياً بالقائمين على تعريب الطبية، المحامية المُتفوّقة، التي تنازلت عن طموحها المهني عند زواجها بمسؤول رفيع المستوى، واكتفت بدور الأمّ وربّة البيت في سبيل تحقيق طموح زوجها السياسي، لتكتشف بعد مرور 14 سنة الخديعة الكُبرى إثر تورّط زوجها في فضيحة جنسية ومالية، أدّت إلى زجّه في السجن، ومصادرة ممتلكاتها، وتجد نفسها مُضطرة للعودة إلى ممارسة المهنة لإعالة ولديها، فتلتحق بمكتب محاماة تعود ملكيته لزميل دراسة قديم، ولتبدأ الحكاية من هنا؛ من لحظة اليقظة وانتباه المرأة إلى ذاتها المُغيّبة المُهمَشة.

أبدعت هند صبري في تجسيد شخصية سيّدة واضحة شجاعة تحكمها منظومةٌ أخلاقيةٌ صارمةٌ رافضةٌ مظاهر الرياء والنفاق والخيانة، التي يُجسّدها الزوج السياسي الانتهازي الذي اقتضم أمره، وهي الأمّ المُضحّية المُسخّرة جهدها للعناية بطفليها، المساندة لهما بعد فضيحة والدهما، وقد دفعا ثمنها خرْباً وغضباً، وتعرّضاً للسخرية والتنمّر من أقرانهما في المدرسة، مُتكئتَين على قوّة شخصية والدتهما وإصرارها على تجاوز الأزمة بأقلّ الخسائر المُمكنة. تعيد الزوجة (أميرة) اكتشاف ذاتها وقدراتها المهنية، وتميّزها، وتُحقّق النجاح تلو الآخر في جوّ مهني لا يخلو من التنافس والصراعات والمكائد الصغيرة، ورغم جرح أنوثتها الكبير وغضبها العارم، لا تتخلّى عن الزوج في محنته حفاظاً على استقرار أسرتها وسلامة طفلَيها النفسية، ما يجعل المشاهد مُنحازاً بالمطلق إلى هذه الشخصية الإيجابية، التي تقترب من المثالية إلى حدّ كبير. ومع تماسك الخطّ الدرامي للحكاية المحورية تتفرّع عنها في كلّ حلقة القصص والقضايا المُتنوّعة، التي تُعرض نماذج إنسانية مُختلفة، وتنتهي، في معظم الحالات، بانتصار الخير، ونصرة المظلوم، وتحقّق العدالة.

لم يتخلّص «مفترق طرق» من ظلال العمل الأميركي الأصيل، ولم يتمكّن من التعبير تماماً عن ملامح البيئة المصرية، غير أنّه نجح في عنصر التشويق والإثارة. وبرع فريق العمل، من ممثّلين متمكّنين، مثل الأردني إياد نصّار، والسورية جومانا مراد، والمصري ماجد المصري، إضافة إلى التونسية هند صبري، في تقديم منجزٍ درامي يستحقّ الالتفات من ناحية الإمكانات الإنتاجية الضخمة، والتصوير السينمائي المدهش، والإخراج الذكي، رغم بعض هنّات كان في الوسع تجاوزها مع مزيد من التدقيق في بعض الحقائق القانونية والواقعية لنصل إلى نسخةٍ عربيةٍ مُتصدّرَةٍ أكثر إقناعاً واقتراباً من وجدان المشاهد العربي.

«العدل الدولية» انتصرت للقدس أيضاً

داود كُتّاب

عقوداً طويلة أصرّ الشعب الفلسطيني، ومعه قيادته والدول العربية والغالبية العظمى من الدول، على رفض قرار إسرائيل الأحاديّة ضمّ القدس الشرقية إليها، وعلى رفض تطبيق القانون الإسرائيلي على المدينة المُقدّسة. ورفض الفلسطينيون توحيد القدس وإلغاء بلدية شرق القدس وإجبار المقدسيين على التصويت لبلدية القدس الموحّدة فقط، ورفضوا محاولة تغيير الطابع الخاص للبلدة القديمة، واصرّوا على ضرورة أن تحترم إسرائيل، باعتبارها دولة احتلال، الوضع القائم في ما يتعلّق بالحرم القدسي، والمسجد الأقصى، وكنيسة القيامة، والمقدّسات الإسلامية والمسيحية كافّة.

منذ 1967، والشعب الفلسطيني يُصرّ على ذلك كلّه، في حين استمرّت إسرائيل في فرض إرادتها بقوّة الأمر الواقع ودعم سياسي عالمي، رغم أنّ غالبية الدول لم تعترف بضمّ القدس، كما أنّها لم تنقل سفاراتها إليها، على غير ما فعل هنري الأبيض الأميركي السابق دونالد ترمب. وخلال تلك العقود، فرض إرادتها بقوّة الحسم في جنوب ذلك الرفض، وكاد أن يستسلم، أحياناً، للواقع المفروض على أكثر من 350 ألف مقدسي عانوا كثيراً بسبب السياسة العنصرية، ومن رفض الالتزام بالقانون الدولي، ومن هوّة غير طبيعية بين القدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أخيراً، جاء في قرار محكمة العدل الدولية، بأوضح العبارات، أنّ القدس مدينة مُحتلّة، مثل رفح وجنين والجولان، وأنّ القانون الدولي لا يعترف بأيّ من الإجراءات الإسرائيلية، وذهب قضاة المحكمة الخمسة عشر إلى أبعد، فأكّدوا ضرورة عدم اعتراف الدول في الجمعية العامة للأمم المتّحدة وفي مجلس الأمن بتلك القرارات الإسرائيلية المنافية للقانون الدولي. كما طالبوا الجمعية العامة ومجلس الأمن بالعمل على تصحيح الخطأ الذي ترتكبه إسرائيل، استمرار الاستيطان المخالف للقانون الدولي، ونقل سكّان من الدولة المُحتلّة إلى الأراضي المُحتلّة.

استند قضاة المحكمة أولاً إلى مبدأ أجمعت عليه الدول بعد الحرب العالمية الثانية، «عدم جواز الاستيلاء على أراضٍ من خلال الحرب». وكان مجلس الأمن (في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967) قد أكّد العبارة في مُقدّمة قراره 242، كما عرج القضاة على معاهدة جنيف الرابعة الخاصة بالاحتلال طويل الأمد، وترفض ممارسات إسرائيلية كثيرة مُتعلّقة بكيفية تصرّف دولة الاحتلال تجاه الشعب المُحتلّ، وعلى قرار المحكمة نفسها في 2004 الخاص بعدم قانونية الجدار الإسرائيلي المبني داخل الأراضي المُحتلّة، وبضرورة إزالته وتعويض المتضرّرين.

يلاحظ سكّان القدس، عند السير في آخر شارع صلاح الدين، أنّ دولة الاحتلال استولت على بناية خدمية، وحوّلتها وزارة إسرائيلية إلى العدل، ويلاحظ المسافر باتجاه شعفاط أنّ البناية التي بنتها الحكومة الأردنية قبل 1967 لتكون مستشفى بدلاً من مستشفى الهوسبيس في البلدة القديمة، قد تحوّلت مقرّاً لشرطة الاحتلال. ومعروف أنّ إسرائيل استولت على مُتحف وركفلر خارج سور القدس وفي مقابل سوق الجمعة.

يُعتبر القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية من أكثر القرارات الدولية أهمّية، وسيفتح بعضهم عن جدوى ذلك الرفض، وكاد أن يستسلم، أحياناً، للواقع المفروض على أكثر من 350 ألف مقدسي عانوا كثيراً بسبب السياسة العنصرية، ومن رفض الالتزام بالقانون الدولي، ومن هوّة غير طبيعية بين القدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أخيراً، جاء في قرار محكمة العدل الدولية، باوضح العبارات، أنّ القدس مدينة مُحتلّة، مثل رفح وجنين والجولان، وأنّ القانون الدولي لا يعترف بأيّ من الإجراءات الإسرائيلية، وذهب قضاة المحكمة الخمسة عشر إلى أبعد، فأكّدوا ضرورة عدم اعتراف الدول في الجمعية العامة للأمم المتّحدة وفي مجلس الأمن بتلك القرارات الإسرائيلية المنافية للقانون الدولي. كما طالبوا الجمعية العامة ومجلس الأمن بالعمل على تصحيح الخطأ الذي ترتكبه إسرائيل، استمرار الاستيطان المخالف للقانون الدولي، ونقل سكّان من الدولة المُحتلّة إلى الأراضي المُحتلّة.

استند قضاة المحكمة أولاً إلى مبدأ أجمعت عليه الدول بعد الحرب العالمية الثانية، «عدم جواز الاستيلاء على أراضٍ

من المسؤول عن كارثية المشهد السياسي الفرنسي؟

عمر كوش

ليس مُستغرباً أن يصف الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، المشهد السياسي في بلاده بالكارثي، في حديثه أمام أعضاء الكتلة البرلمانية الداعمة له ووزراء الحكومة، لكن المستغرب محاولته تحميل بعض الشخصيات في داخل معسكره وخارجه مسؤولية ذلك، وتنصّله من المسؤولية الأساسية في الوصول إلى هذا الوضع الكارثي، الذي نجم عن عدم اعترافه بأنّ معسكره الرئاسي خسر آخر انتخابات تشريعية دعا إليها في القرار الذي اتّخذه في التاسع من الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، بعد الهزيمة التي ضربت تحالف الأحزاب الثلاثة المُؤيّدة له في الانتخابات الأوروبية. وكان المفترض بالرئيس ماكرون إسناد مهمّة تشكيل حكومة جديدة إلى الجبهة الشعبية الجديدة، باعتبارها الكتلة الفائزة بالانتخابات، لكنّه لم يفعل ذلك، لأمر آخر أفضى إلى دخول فرنسا في أزمة عميقة، لا أحد يعرف كيفية الخروج منها، ولا المدى الذي ستبلغه، أو الحدود التي ستقف عندها.

يراهن ماكرون على حصول خلافات داخل أحزاب الجبهة الشعبية الجديدة، لذلك يضع شروطه، ويلعب على الوقت، ويماطل ويتمهّل، إذ يُعطيه الدستورُ الفرنسي الحقّ في تسمية رئيس الحكومة باعتباره (ماكرون) رئيس الجمهورية، ولا يُلزمه بمهلة مُحدّدة لاختياره، ولا يُلزمه بتشكيل حكومة من منذ نشأة الجمهورية الخامسة، هو أن يُوكل الرئيسُ مُهمّة تشكيل الحكومة إلى الحزب أو الكتلة الفائزة بالانتخابات التشريعية، أي إلى الجبهة الشعبية الجديدة، لكنّ ماكرون، ومعه قادة في المعسكر الرئاسي الداعم له، يرفضون العمل مع معسكر اليسار، وخصوصاً مع حزب فرنسا الأبيّة، وزعيمه جان لوك ميلانشون، بحُجّة أنّ الجبهة الشعبية الجديدة احتلّت المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية من أجل عرقلة وصول حزب التجمّع الوطني اليميني المتطرّف إلى الحكم، حسبما قال رئيس مجلس الشيوخ جيرار لارشيه، الذي حاول تبرير معارضته الشديدة لأن يتولّى معسكر اليسار تشكيل الحكومة المُقبلة، بالتذرّع بأنّ أيّ حكومة تقودها الجبهة الشعبية الجديدة «لا تتوافق مع الرغبة العميقة للفرنسيين»، واضعاً نفسه في موضع العرّاف.

الواضح أنّ ماكرون لا يريد العمل مع حكومة من اليسار على الوجه الخصوص، لذلك يعمد إلى الجمع بين اليسار واليمين المُتطرّف، ووضعهم في سلّة واحدة، كي يبرر وضْعه مُختلف الأعذار للحيلولة دون وصول اليسار إلى الحكم، ومطالبته «كل القوى السياسية التي ترى نفسها داخل المؤسّسات الفرنسية، أن تنخرط في حوار صادق ونزيه من أجل بناء أكثرية صلبة، ومتعددة بطبيعة الحال»، بما يعني تسويغ تذرّعه بأنّه يريد «التمهّل بعض الوقت من أجل التوصل إلى تسويات بهدوء واحترام للجميع»، وذلك انطلاقاً من فرضيته التي تُفيد بأن «لا أحد فاز بالانتخابات التشريعية» التي أُجريت أخيراً، كي يضع معسكره الخاسر على قدم المساواة مع معسكر اليسار الفائز، بحُجّة أنّه لم يُحقّق الأغلبية المطلقة (289 نائباً) في البرلمان الجديد.

لم يتوقّف ماكرون وقادة ائتلافه عن توجيه سهام نقدهم واعتراضاتهم على حزب فرنسا الأبيّة، وتركيزهم على زعيمه ميلانشون بشكل خاص، الذي يتّهمونه بالسعي لتحطيم أسس النظام الديمقراطي الفرنسي، وإثارة الفوضى، ومعاداة السامية، وسوى ذلك. والملاحظ أنّ تهمة معاداة السامية قُلما وُجّهت في فرنسا إلى حزب التجمّع الوطني/ المعروف بجذوره الضاربة في النازية الجديدة، إضافة إلى أنّ مؤسّسه جون ماري لوبان كان يجاهر بمعاداته للسامية، وحوكم ودين بها. في المقابل، يشهد تحالف اليسار صراعاً داخلياً على زعامته، في وقت تتواصل فيه المفاوضات داخل مختلف مكوّنات الجبهة الشعبية الجديدة للاتفاق على اسم المرشّح لتولّي رئاسة الحكومة المُقبلة. وقد جرى تداول أسماء عديدة من مختلف الأحزاب المُشكّلة للجبهة، التي يبدو أنّها تقترب من الاتفاق على اسم المُرشّح الذي ستطرحه لتولّي منصب رئيس الوزراء المُقبل. وفي حال طرحه سيتعرّض ماكرون لمزيد من الضغوط، التي ستضاف إلى سيل الانتقادات السياسية والشعبية التي وُجّهت إليه منذ قراره حلّ الجمعية الوطنية، في وقت تستعد فيه باريس لاستضافة الألعاب الأولمبية في 26 من يوليو/ تموز الجاري وحتّى مطلع سبتمبر/ أيلول المُقبل.

يشي واقع الحال في فرنسا بأنّ ماكرون لا يريد العمل مع قوى اليسار لأنّه يواجه مشكلة عويصة معه، فتحالف الجبهة الشعبية الجديدة يطالب بإلغاء قانون رفع سنّ التقاعد إلى 64 عاماً والعودة إلى سنّ 60، وهو القانون الذي عمل ماكرون جاهداً من أجله مع رئيسة حكومته السابقة إليزابيت بورن، ويعد التحالف برفع الحدّ الأدنى للرواتب إلى 1600 يورو، والعودة إلى 35 ساعة عمل أسبوعياً، ورفع القدرة الشرائية بتجميد أسعار السلع والمواد الاستهلاكية، وفرض ضرائب على الشركات الكبيرة وعلى الثروات الكبرى، وهي أمور لا يوافق عليها ماكرون، الذي يصفه كثيرون من الفرنسيين بأنّه رئيس الأغنياء، ويُطبّق سياسات نيو ليبرالية باسم الحداثة، وتعتبرها أحزاب اليسار كارثية، ما يعني أنّ الكارثية التي تحدّث عنها ماكرون في المشهد السياسي الفرنسي هي انعكاس للسياسات الكارثية النيوليبرالية، التي طبقها منذ تولّيه الحكم في فرنسا، وسبّبت تردّي الأوضاع المعيشية لعموم الفرنسيين، وخصوصاً الفئات الفقيرة.

> يُوصف ماكرون برئيس الأغنياء، ويُطبّق سياسات نيو ليبرالية يعتبرها اليسار كارثية تسبّبت في تردّي الأوضاع المعيشية

يريد ماكرون التنصّل من التسبّب بكارثية المشهد السياسي، ومن الفوضى التي أجّجتها مغامرته الخاسرة بالدعوة إلى انتخابات مُبكّرة، التي لم تنته نهاية سعيدة، إذ استُبدل باليمين المُتطرّف فوضى لا مناص منها في ظلّ برلمان مُعلّق، ورئيس يرفض التعايش مع اليسار، الذي أخذ يستعيد بعض قوّته، ليس في فرنسا وحدها، بل في إسبانيا وبريطانيا، في مقابل هزيمة قوى اليمين المُتطرّف. يبدو أنّ ماكرون وضع بالفعل فرنسا في موقف لا تُحسَد عليه، فالوضع مُهدّد بالتجميد والتعطيل إذا تشكّلت حكومة من خارج الجبهة الشعبية الجديدة، التي باتت تمتلك أكبر عدد من المقاعد النيابية، كذلك فإنّ «التجمّع الوطني» اليميني المُتطرّف لا يزال قوياً. والأجدى لماكرون في خياراته الحكومية تجنّب التعطيل، خصوصاً أنّه إذا حاول التحالف مع اليمين فإنّ بعض نوّاب معسكره قد يغادرونه وينضمّون إلى المعسكر الآقوى، فالماكرونية مشوبة بالانقسامات والتوتّرات بحكم طبيعتها، لكونها تمثّل حركة سعت لتجاوز أحزاب اليمين واليسار التقليدية، لكنّها دمجت شخصيات من الطرفين السياسيَّين، ولم تُحقّق التغيير الذي كانت تطمح إليه.

(كاتب سوري في إسطنبول)

الدرجة الصفر للقراءة

واسيني الأعرج

يعيدنا ما تشهده الساحة الثقافية في الجزائر إلى أسئلة شديدة الخطورة، فلنبدأها انسحبت من دون رجعة مع اندحار الإرهاب. ها هي ذي تعود بأدواتها المرعبة كلّها، من مطاردات وتهم مجّانية، وتشويه، وتأليب الرأي العام واللعب على الثالوث السهل: الوطنية والدين والأخلاق. وصل بها الأمر إلى محاولة تحريك بعض مُؤسّسات الدولة لتغليف إرهابها بالشكل القانوني، كالبرلمان وبعض الوزارات، والقضاء، والتهديدات وسبل الشتائم (؟). لا تتوقّف المشكلة عند هذا الحدّ، ولكن في جنّ بعض الفئات الثقافية الجامعية، وغيرها، وانجرارها وراءها باسم الأخلاق العامة، والوطنيات الزائفة، إلى درجة أن يَلغَن الفائزُ مع نفسه فوزَه بمجائزة من الجوائز، فالثمن الذي يُدفع غالٍ جدّاً. أعتقد أن هذا هو إحساس الزميلة إنعام بيّوض بعد فوزها بجائزة اسيا جبّار عن روايتها «هَوَارِيَة» (دار ميم، الجزائر، 2023). حتّى الناشرة صاحبة دار ميم، الكاتبة والقاصّة اسيا علي موسى، أوقفت الدار وانسحبت من الوسائط تفادياً لهجومها لا تتوقّف، وكلّها مُؤسّسة على كم كبير من الكذب. الهجمة المسعورة كلّها بدأت عندما نشر أحدهم صفحات من الرواية منتقاة للغرض الإخلاقي، بنيّة مُغرضة، فيها بعض الكلمات البذيئة خارج أيّ سياق.

هناك ظاهرة عربية تحتاج إلى تأمّل معرفي، وإلى البحث في منابعها الحقيقية. ربّما تغذّرنا بها عربياً في ظلّ خواء روحي وثقافي مُفجع، وهزائم داخلية تنام في اللاشعور الجمعي في عصرنا الحديث منذ ما لا يقلّ عن مائة سنة، حتّى لو أنّ الشعب الفلسطيني يحاول مقابل تضحيات باهظة تغيير المعادلات، وفضح ضعف آلة الإبادية الإسرائيلية، والتخفيف من ثقل هذه الهزائم المتراكمة. الهجمة ليست جديدة، ولكنّها استفحلت منذ السنة، وكشّرت عن أنيابها باسم الأخلاق. فقد أسالت حبراً كثيراً وكادت تنتهي إلى محاكمة الرواية بعد أن حوكمت روايتُها. وعندما نقرأ رواية «هَوَارِيَة»، التي تفضلت ببعثها إلي في مشكورة الأديبة والمترجمة إنعام بيّوض، لا نجد شيئاً يثير اهتماماً خاصّاً خارج - أخلاقي. باستثناء جانبها الأدبي وموضوعها الصريح المرتبط بالعشرية السوداء في الجزائر؛ ما سبقها وما لحقها، فلا وجه سبباً يُبرّر «الصراخ الأخلاقي» كلّه، الذي صاحب فوز الكاتبة بجائزة أسيا جبّار عن هذه الرواية. أعجبتني جدّاً مقالة الصديق معن البيّاري «البذاءة الغائبة في هَوَارِيَة»، في «العربي الجديد» (2024/7/20)، لا يوجد في الرواية ما يُبرّر «ثورة الغبار».

قادني هذا الوضع نحو رواية «حيزيا: زفرة الغزالة الذبيحة» في شهر مايو/ أيّار من العام الماضي (2023)، كلّ شيء بدا بمحاضرة القيتُها في قسنطينة في 2023/5/8، عن رحلاتي عبر الصحراء الجزائرية: بسكرة، أولاد جلال، سيدي خالد، الدوسن، ورقلة، الجلفة، بعض مناطق أولاد نايل، في اقتفاء آثار حيزية. كان عنوان المحاضرة «حكاية حيزيا روائياً: المخيال الشعبي ودوره في تحرير السرد»، وكان نقاشاً كبيراً وصريحاً، ويبدو أنّ الشرارة انطلقت من هناك أو جعلوها تنطلق من هناك. عرضتُ ما استطعت العثور عليه عن تاريخ حيزية. إضافة إلى الكتابات الفرنسية عن تاريخها وأسطورتها، ما دام الفرنسيون، وتحديداً سونيبك، الذي نَبَت للمرّة الأولى نصّ حيزيا لابن قيطون بأن نشره كاملاً في سنة 1899، بالعربية الشعبية، ومُترجماً إلى اللغة الفرنسية. وذكرتُ في المحاضرة ما سمعته من عجائز المنطقة، من دون أن يكون لي رأي قاطع في المسألة. الأمر يتعلّق في النهاية برواية وليس ببحث أكاديمي. فما قمت به لا يعدو أن يكون تأسيسات تاريخية لنصّ لم يُنجَز بعد. وكان النقاش حاداً بشأن مسألة: هل يجوز للكاتب إدخال التخيّل في موضوع تاريخي حقيقي؟... وانتهى النقاش، ليتحوّل في اليوم التالي عاصفة اشترك فيها «حرّاس النبّات» و«الإنكساريون الجُدد»، وانتهت القضية بالمطالبة بمنع الرواية من التداول (وهي لم تصدر بعد!)، وتلقّفت الخبر قنواتٌ عربيةٌ كثيرة جعلت منه جزءاً من مادّتها الثقافية فجأة، وصدرت أكثر من خمسين مقالة عن رواية لم تصدر، جعلتها الباحثة زينب ديف تحت عنوان جميل، «فتنة حيزيّة». باستثناء زملاء جامعيين قليلين وبعض الإعلاميين الوازنين، فإنّ أكثر من 90% ممّا كتب كان استسهالاً وشتائم وتهديدات. بالتأكيد، لا أحد قرأ الرواية، لأنّها ببساطة لم تكن قد صدرت. يوم صدرت بمناسبة معرض الكتاب في الجزائر انهال عليها الجمهور لاقتنائها، ونفدت في ظرف ساعتَين من المعرض، وخلص معها كتاب «فتنة حيزيّة». وأعيدت طباعتها خمس مرّات متتالية في الجزائر وحدها، باستثناء طبعة دار الآداب. خفّت العاصفة، لأنّ الذين وقفوا وراء الحملة خاب ظنّهم في المصادرة، ولأنّ الجهل بوضوح: كيف تُكتب مقالات كثيرة عن رواية لم يقرؤوها.

يؤكّد هذا التماثل في الحدث، مرّة أخرى، أنّ حرّية التعبير ما تزال بعيدة، وأنّ الإنكساريين الجُدد يُدمّرون يومياً كلّ إمكانية للكتابة، وأنّ هناك قرّاء لنصّ «هَوَارِيَة» بلا قراءة. لا يمكن قبول فكرة المصادرة فقط لأنّ الكاتب تجرّأ وقال ما كان يريد قوله. والأخطر من ذلك كله السقوط في الشعبوية التي سقط فيها كثيرون استرضاءً للموجة العامّة، المحكومة بلايكات «فيسبوك»، وتقودها ثلاث كلمات بذيئة من رواية عدد كلماتها تجاوز الستين ألفاً. الرواية سحبت منها الدار مائتي نسخة تجريبية لاختبار السوق، في انتظار السحب الكبير، والتي لم توزّع كاملة بسبب الحملة المسعورة. من ثلاث صفحات انتشرت الشتائم وبدأ التصعيد من البذاءة اللغوية إلى شتم اللجنة التي منحت للكاتبة جائزة أسيا جبّار. تتساءل كيف تمكّن الجهل القرائي من رواية لم تقرأها إلا القلّة القليلة، ويتمادى الوضع إلى درجة توريط كتلة برلمانية تطلب من الوزير الأول مصادرة النصّ، الذي يهين مدينة وهران، ما يُظهر، بوضوح، أن صاحب هذا الرأي لم يقرأ الرواية. العقل البسيط النفعي الآلي يقول كيف لإنسان أو لمجموعة لم تقرأ إلا ثلاث كلمات نابية بعد أن أخرجت من سياقها أن تكتب عن رواية لم تقرأها: «هَوَارِيَة»؟ ثم تشتم وتحوّل النقاش حرباً مرعبة، إلى درجة تشعر فيها أنّ ذباباً إلكترونياً متسلّطاً، ليس على الكاتبة وحدها، ولكن على كلّ من رفع صوته قليلاً بالسطاً: يكفي ما هذا الهزال. ما قرأناه ليس نقاشاً، ولكنّه محاكمات أخلاقية. وتمادى خُماة معبد الأخلاق إلى أن وصلوا إلى محاربة جائزة أسيا جبّار نفسها، ودعوا، من دون سابق معرفة، إلى ضرورة أن تشرف عليها الدولة، ونسوا أنّ المشرف الأساسي على الجائزة هي الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)، والباقي ليسوا أكثر من «سبونسر»، كمُرعب من الجهل. كيف يمكن للإنسان أن يبني رأياً صحيحاً وهو لم يقرأ الرواية؟ كيف يطالب بمصادرتها وهو لم يقرأها ولم يُكلّف نفسه بذلك؟ توقّفت دار النشر ميم، وهي من أجمل دور النشر وأكثرها التزاماً، ولم يدافع عنها أخلاقياً حتّى الذين نشروا فيها. هو زمن الانتقال من الكتابة في الدرجة صفر (بتعبير رولان بارت) إلى الدرجة صفر للقراءة، التي تمنح «الإنكساريين الجُدد» حقّ ابتداع الأحكام من دون قراءة. حتّى إنّ بعضهم يقول ورأسه مرفوع: «ما الذي يمنعني من إبداء رأيي في رواية لست مضطراً إلى قراءتها». يبدو الأمر في ظاهره خرافياً، ولكنّه حدث بالفعل، وأثار جدلاً كانت أقرب ضحاياه «حيزيّة» و«هَوَارِيَة».

(روائي وأستاذ جامعي جزائري)

> حرّية التعبير ما تزال بعيدة، وإنّ الإنكساريين الجُدد يُدمّرون يومياً كلّ إمكانية للكتابة، وأنّ هناك قرّاء لنصّ «هَوَارِيَة» بلا قراءة. لا يمكن قبول فكرة المصادرة فقط لأنّ الكاتب تجرّأ وقال ما كان يريد قوله. والأخطر من ذلك كله السقوط في الشعبوية التي سقط فيها كثيرون استرضاءً للموجة العامّة، المحكومة بلايكات «فيسبوك»، وتقودها ثلاث كلمات بذيئة من رواية عدد كلماتها تجاوز الستين ألفاً. الرواية سحبت منها الدار مائتي نسخة تجريبية لاختبار السوق، في انتظار السحب الكبير، والتي لم توزّع كاملة بسبب الحملة المسعورة. من ثلاث صفحات انتشرت الشتائم وبدأ التصعيد من البذاءة اللغوية إلى شتم اللجنة التي منحت للكاتبة جائزة أسيا جبّار. تتساءل كيف تمكّن الجهل القرائي من رواية لم تقرأها إلا القلّة القليلة، ويتمادى الوضع إلى درجة توريط كتلة برلمانية تطلب من الوزير الأول مصادرة النصّ، الذي يهين مدينة وهران، ما يُظهر، بوضوح، أن صاحب هذا الرأي لم يقرأ الرواية. العقل البسيط النفعي الآلي يقول كيف لإنسان أو لمجموعة لم تقرأ إلا ثلاث كلمات نابية بعد أن أخرجت من سياقها أن تكتب عن رواية لم تقرأها: «هَوَارِيَة»؟ ثم تشتم وتحوّل النقاش حرباً مرعبة، إلى درجة تشعر فيها أنّ ذباباً إلكترونياً متسلّطاً، ليس على الكاتبة وحدها، ولكن على كلّ من رفع صوته قليلاً بالسطاً: يكفي ما هذا الهزال. ما قرأناه ليس نقاشاً، ولكنّه محاكمات أخلاقية. وتمادى خُماة معبد الأخلاق إلى أن وصلوا إلى محاربة جائزة أسيا جبّار نفسها، ودعوا، من دون سابق معرفة، إلى ضرورة أن تشرف عليها الدولة، ونسوا أنّ المشرف الأساسي على الجائزة هي الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)، والباقي ليسوا أكثر من «سبونسر»، كمُرعب من الجهل. كيف يمكن للإنسان أن يبني رأياً صحيحاً وهو لم يقرأ الرواية؟ كيف يطالب بمصادرتها وهو لم يقرأها ولم يُكلّف نفسه بذلك؟ توقّفت دار النشر ميم، وهي من أجمل دور النشر وأكثرها التزاماً، ولم يدافع عنها أخلاقياً حتّى الذين نشروا فيها. هو زمن الانتقال من الكتابة في الدرجة صفر (بتعبير رولان بارت) إلى الدرجة صفر للقراءة، التي تمنح «الإنكساريين الجُدد» حقّ ابتداع الأحكام من دون قراءة. حتّى إنّ بعضهم يقول ورأسه مرفوع: «ما الذي يمنعني من إبداء رأيي في رواية لست مضطراً إلى قراءتها». يبدو الأمر في ظاهره خرافياً، ولكنّه حدث بالفعل، وأثار جدلاً كانت أقرب ضحاياه «حيزيّة» و«هَوَارِيَة».

(روائي وأستاذ جامعي جزائري)

العام بيوض في محاضرة بـ«معهد دراسات الترجمة» في «جامعة حمد بن خليفة» بالدوحة، 2015 (موقع الجامعة)

فرانسوا بورغا يدفع ثمن نزاهته

المهدي مبروك

مُثّل أخيراً عالم الإسلاميات والدراسات السياسية الفرنسي، فرانسوا بورغا، أمام السلطات الأمنية في بلاده، للتحقيق معه في تهمة «تمجيد الإرهاب»، بدعوة من مديرية شرطة أكس دو بروفانس (جنوب). ربّما يثير ذلك كثيراً من السخرية والاستنكار، وربّما لا يُؤخذ ماخذ الجدّ، ولكن علينا أن نتذكّر أنّه يجري في فرنسا بالذات، وهي التي حوّلت مناخها الفكري منذ عقود إلى «كانتونات» لا يمكن الاقتراب من جُلّها باعتبارها مُحرّمة. خوكيم فُكْرون وفنانون عديدون وشُهّر بهم، وسُحلوا إعلامياً في وسائل التواصل الاجتماعي، مُجرّد أنّهم نسفوا روايات بشأن النازيّة أو بشأن اليهود. تُصنّف دولاً في فرنسا هؤلاء أخلاقياً وأدبياً ضمن فئة الأنكاريين (Négationnistes) ومعادي السامية، ولو كانوا على قناعة تامّة بوقوع المحرقة، وبالمساواة التامّة بين الأعراق والأجناس كلّها. ومع ذلك، يحترس المُفكّرون والنخب الثقافية والسياسة في فرنسا من الاقتراب من تلك الدوائر، ويظلّ مثال الفيلسوف روجيه غارودي حيّاً في ذاكرة هؤلاء جميعاً.

لم يقترب فرانسوا بورغا من هذه الدوائر، ومع ذلك جرّته أكبر الجمعيات اليهودية نُفوذاً في أوروبا (المنظّمة اليهودية الأوروبية) إلى مراكز الأمن لمقاضاته بسبب «تمجيد الإرهاب». وهو الذي لم يكتب عن تنظيم القاعدة ولا عن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ولا عن أيّ تنظيم إرهابي آخر، إنّما كتب، في حساباته في وسائل التواصل، تدوينات مُتعلّقة بما يحدُث في غزّة، ناقداً أحياناً وجهة نظر المقاومة الفلسطينية من دون إضافة أو نقصان. وربّما ما سبّبت له هذه البلايا مقارنته، في إحدى تدويناته، (في حوار مع أحد متابعيه) بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، من باب الإقرار بأنّ حركات التحرّر قد تدفعها السياقات إلى أن ترتكب تجاوزات، مثل ما حدث خلال نضال الجبهة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، ليستنتج أنّ المقاومة الفلسطينية (و«حماس» تحديداً) قد تكون ارتكبت تجاوزات، لكنّ هذا لا يُسقط عنها صفة المقاومة التي تظلّ مشروعةً، إذ تعترف منظمة الأمم المتّحدة ذاتها بحقّ مقاومة الاستعمار. فرنسا ذاتها قاومت مُستعمرها الألماني بكلّ ضراوة، وقد تكون ارتكبت جرائم مكتوماً عنها.

باعتقال بورغا، ربّما وجدت فرنسا الرسمية نفسها أمام فرصة سانحة حتّى تستعرض مرّة أخرى قدراتها الالمتناهية في الضبط والمراقبة، وحتّى لا تترك أيّ إمكانية للتطاول على سنّتها التي أرستها قواعد يخضع لها الجميع، حتّى لو كانوا في أرقى مراتب الانتلجنسيا، خصوصاً أن القانون يمنحها صلاحيات واسعة في هذا الباب، فـ«حماس» تُصنّف، وفق القانون الفرنسي (وقوانين الاتحاد الأوروبي)، منظّمةً إرهابية، خصوصاً أنّ الأمر يتعلّق بفرانسوا بورغا بالذات، وها هو يتجرّأ على المحظور؛ تذكير فرنسا بالأدوار بما يضيء المسكوت عنه في تلك الأدوار، ويُظلّ مثال الفيلسوف روجيه غارودي حيّاً في ذاكرة هؤلاء جميعاً.

لا يمكن فهم هذا الموقف المُتشدّد من فرانسوا بورغا، الذي شدّ عن القاعدة، إلا إذا عُدنا إلى مساره الفكري المُتميّز، وهو الذي اجترح لنفسه خلال مساره العلمي والبحثي المُتميّز مسلكاً خاصاً، إذ ارتقى إلى منصب مدير متميّز بالمركز الوطني للبحث في فرنسا (CNRS) منذ 2016، فضلاً عن إدارته وتأسيسه عدة مراكز بحث فرنسية مرموقة خاصّة بالعالمين العربي والإسلامي، ومختلف ديناميّاتهما الاجتماعية والسياسية عموماً. يشكّل مع جيل كبير وأوليفيه روا ثالوث الدراسات الإسلامية والسياسية الخاصّة بالعالم الإسلامي، الذي هيمن أخيراً على هذا الحقل العلمي، وتظلّ أعمال فرانسوا بورغا أكثر متانةً وعمقاً، وهو الذي تميّز عن نظرائه بإتقانه اللغة العربية التي تعلّمها في أكثر من بلد عربي (سورية، مصر...)، وقد فتحت له الطريق مباشرة للتعامل مع أكثر النصوص المؤسّسة للحضارة الإسلامية الوثيقة التي أقامها مع المجتمعات الإسلامية التي بحثها جعلت كتاباته أكثر عمقاً ومتانة من بعض ما كتب غيره من الفرنسيين، الذين يُعيد بعضهم، في هيئة «عالم»، رسم صور نمطية سطحية عن عالم إسلامه يحتاج معرفة مغايرة به خارج تلك القوالب

ثورة السيسي المُستمرّة

علاء بيومي

مرّ عقد على حكم الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، ولو تابعت خطاباته لربّما وجدت نفسك باستمرار أمام رئيس يخرج فيها عن النصوص المكتوبة، ويتحدّث كثيراً من دون خطاباتٍ مُعدّة مُسبقاً، وفي كلّ مرّة يظهر ثائراً، غاضباً، مُحاجِجاً، غير راضٍ عن أوضاع مصر أو المصريين. يقول السيسي إنّه لمّا تولّى الحكم لم يجد «دولة»، وإنّ المصريين كادوا يُضيّعون أنفسهم في 2011، حين تظاهروا ضدّ حكم الرئيس المصري السابق حسني مبارك، الذي يلومه السيسي أيضاً لأنّه حكم البلاد طويلاً ولم يُجرِ الإصلاحات اللازمة. يلوم السيسي حُكّام مصر السابقين جميعاً تقريباً، ويقول ضمناً إنّهم لم يمتلكوا الشجاعة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة خوفاً من ردّات فعل المصريين، وإنّه قرّر مواجهة الجميع لإنقاذ الدولة، التي لا يعرف المصريون معناها، ولا يتعاملون مع متطلّبات بنائها بالجدّية الكافية.

يلوم السيسي المصريين لأسباب كثيرة إضافية، ككثرة الإنجاب والسُّمنة وعدم ممارسة الرياضة، وعدم الإقبال على العمل والإنتاج. ويلومهم أيضاً على عدم الوعي السياسي، وعلى عدم تقديره رئيساً، ولعدم تقدير مدى شرفه ونزاهته وأمانته وقدراته القيادية وإنجازاته في الحكم، ولأنهم عرضةٌ دوماً لأهل الشرّ، ولحروب الجيل الرابع، وللدعاية المُغرضة. ولعلّ تلك النبرة الناقدة أوضاع مصر ووعي المصريين بمثابة تعبير جيّد عن سياسات السيسي نفسها، التي يمكن وصفها بالثوريّة أو بالتغييرات الراديكالية الرافضة للأوضاع القائمة، والساعية إلى تغييرها، ولو سارت على غير رضا قطاع واسع من الشعب المصري، فالسيسي، كما يرى ماجد مندور في كتابه بالإنجليزية «مصر في عهد السيسي: أمّة على الحافّة» (2023)، ليس مُجرّد امتداد لنظام 1952، إذ تميّز عهد السيسي بتغييرات راديكالية مقارنة بعهد مبارك، خصوصاً في الصعيدين السياسي والاقتصادي. فصعد السيسي إلى الحكم مُعبّراً عن مصالح النُّخَب الأمنية الحاكمة لمصر منذ 1952 (الجيش والمؤسّسات الأمنية الرئيسية)، والنُّخَب السياسية والاقتصادية المتحالفة معها، وتحالف الدول العربية المتحالفة مع أميركا وإسرائيل. وجميعهم رأوا في انتفاضة 25 يناير (2011) تهديداً لمصالحهم.

كانت انتفاضة يناير تعبيراً عن صراع بين المُؤسّسات الأمنية ونُخَب مبارك الاقتصادية والسياسية. كانت أيضاً نتاجاً لرغبة مبارك في توريث نجله جمال، وانفتاحه السياسي المُقيّد وتسامحه النسبي مع المعارضة إرضاءً للغرب لتمرير سيناريو التوريث، أو استجابة للضغوط الأميركية بعد غزو العراق. ثبت فشل توليفة مبارك في «25 يناير»، وكان على السيسي، قائد ما تسمى ثورة 30 يونيو (2013) بناء تحالف حكم جديد في أسرع وقت ممكن لحماية نفسه، وثورته، أو «انقلابه» على حكم الرئيس المُنتخَب محمد مرسي، وعلى «25 يناير». وهنا يمكن وصف الإجراءات التي طبّقها السيسي بالثوريّة (التغيير السريع والكبير لبنية النظام الاقتصاد والسياسي الحاكم)، وفي مقدمتها أولاً، القضاء العنيف على قوى المُعارَضة التي تصدّرت المشهد في «25 يناير»، وفي مقدّمتها جماعة الإخوان المسلمين وبعض القيادات الشبابية. وقد أدى ذلك إلى مقتل مئات المصريين وسجن عشرات آلاف منهم. ثانياً، قاد السيسي عملية كتابة دستور جديد في 2014 وتعديله في 2019، مُرسّخاً سلطاتٍ كثيرة في يديه على غرار نظام مبارك، وفاتحاً الباب لنفسه للبقاء في الحكم لولاية ثالثة، وربّما أكثر، كما قاد أيضاً عملية انتخاب مجالس نيابية تابعة لنظامه، ومن دون صلاحيات تُذكَر. وخلال حكم السيسي، تراجع حكم القانون والمؤسّسات في مصر تراجعاً ربّما يكون غير مسبوق، إذ تحتلّ مصر حالياً المرتبة 136 من 142 دولة يتضمّنها مقياس خاصّ بحكم القانون يصدره مشروع العدالة الدولية. أُضعِف البرلمان المصري، وكذا المُؤسّسات الرقابية والإعلامية، وخضعت جميعاً لسيطرة الرئيس المصري والمُؤسّسات الأمنية خضوعاً لافتاً للنظر.

> خلال عهد السيسي تراجع حكم القانون والمؤسّسات في مصر التي صارت تحتلّ المرتبة 136 من 142 بحسب مقياس مشروع العدالة الدولية

ثالثاً، وفي الصعيد الاقتصادي، أجرى السيسي تغييرات راديكالية، في مقدّمتها التوسّع في الاستدانة بصورة غير مسبوقة، فتبنّى سياسة التوسّع في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، وتضاعفت في عهده الطرق المرصوفة في مصر، وبُنيت مدن جديدة، في مقدّمتها العاصمة الإدارية، وأُنفِق على البنية التحتية في الكهرباء والطاقة. ولكي توفّر الحكومة الموارد اللازمة للإنفاق على تلك المشاريع، سمح السيسي بتخفيض قيمة العملة المصرية أمام الدولار مرّات عدّة، فتضاعف سعر الدولار أمام الجنيه سبعة أضعاف تقريباً، كما توسّع في الاستدانة الخارجية والداخلية بصورة غير مسبوقة، فوصل دَيْن مصر الخارجي حالياً إلى نحو 160 مليار دولار، أو أربعة أضعاف ما كان عليه في 2014 حين صعد السيسي إلى الحكم، كما وصل الدَّين الداخلي إلى نحو ثمانية ترليونات جنيه مصري تقريباً، وربّما أكثر. كما توسّع السيسي أيضاً في تخفيض الدعم برفع سعر الطاقة مرّات عدّة، ورفع سعر رغيف العيش أخيراً أربع مرات دفعة واحدة. وتميّز حكم السيسي أيضاً، بارتفاع التضخّم إلى مُعدّلات غير مسبوقة، وتراجع الإنفاق على مجالات الصحّة والتعليم.

وقد أدّى هذا كلّه إلى تحميل المواطن المصري تكاليف باهظة وقاسية، وغير مسبوقة لفاتورة السياسات الاقتصادية الحكومية، وإلى تراجع الدعم وصعود مُعدّلات الفقر، وارتفاع الفجوة بين الأثرياء والفقراء في مصر بصورة غير مسبوقة، وإلى صعود رأسمالية جديدة في مصر، تترأّسها الرأسمالية العسكرية، إذ لعبت المُؤسّسات الأمنية دوراً مهمّاً في النشاط الاقتصادي، وصعود ما يمكن تسميتها الرأسمالية الخليجية في مصر، أو تحالف الرأسمالية العسكرية والخليجية وبعض رأسمالية مبارك التي تشارك في بيع عدد من أكثر الشركات العامّة المصرية ربحية إلى الإمارات والسعودية، وصعود الدور الاقتصادي البارز للإمارات في مصر بحكم أنّها أكبر مشترٍ للشركات المصرية ضمن برنامج بيع الأُصول، الذي بدأته مصر منذ إبريل/نيسان 2022، وبحكم إعلانها أخيراً استثمارها في مشروع رأس الحكمة العملاق، وهو استثمار ضخم وغير مسبوق في تاريخ مصر الحديث.

ورابعاً، وفي صعيد السياسة الخارجية، قلّل السيسي من التركيز على العلاقة مع الولايات المتّحدة، متوجّهاً أكثر نحو قوى عسكرية وسياسية واقتصادية أخرى، مثل العضوية في «بريكس»، والتقارب مع الصين، وروسيا من خلال بناء مفاعل الضبعة النووي، وتوثيق العلاقات العسكرية والاقتصادية بأوروبا من خلال توقيع اتفاقيات تسليح ومشاريع اقتصادية ضخمة مع شركات فرنسية وألمانية وإيطالية، والحصول أخيراً على صفقة قروض ضخمة من الاتحاد الأوروبي تبلغ قيمتها سبعة مليارات يورو، بالإضافة إلى وعود استثمارات تتراوح بين 40 - 70 مليار دولار. أضف إلى ذلك توجّه السيسي القوي نحو دول الخليج، خاصّة الإمارات، التي باتت تُعدّ الشريك الاقتصادي، وربّما السياسي، الأهم لمصر في عهد السيسي.

وخلال الحرب الإسرائيلية الجارية على غزّة تميزت سياسات السيسي بدرجة عالية من البراغماتية السياسية حازت إشادة الإدارة الأميركية والحكومات الأوربية، فسارعت بحزم الإنقاذ الاقتصادي لمصر خلال النصف الأول من عام 2024، كما حافظ السيسي خلال الحرب على علاقات اقتصادية غير مسبوقة مع إسرائيل من خلال اعتماد مصر المتزايد وغير المسبوق على استيراد الغاز من إسرائيل.

غيّرت التغييرات السابقة وجه مصر كثيراً، فقضت تقريباً على قوى المُعارضة الأكثر تنظيماً والأعلى صوتاً، وقوّضت دور المُؤسّسات المُنتخَبة والرقابية، وأُجريت تغييرات اقتصادية ضخمة وباهظة التكاليف أثّرت في حياة عشرات الملايين، وغيّرت شكل الطبقات الاقتصادية في مصر، وغيرت، إلى حدّ ما، وجهة مصر وتحالفاتها الخارجية. ولهذا، يمكن وصف ما قام به السيسي حتّى الآن بـ«الثورة»، باعتبارها تغييرات راديكالية تغيّر بنية المجتمع ونظامه السياسي خلال فترة وجيزة. وتبقى أسئلة عدّة بشأن مدى استمرار تلك التغييرات بالسرعة والراديكالية نفسها، وعن تبعاتها المختلفة على مصر على الأصعدة المختلفة. فلم يعد في مصر نُخَب مُعارَضة تُذكَر، والمُؤسّسات الحاكمة والرقابية أُضعِفت، وترسّخ الحكم الفردي المُطلق في مصر بصورة غير مسبوقة، وأصبحت مصر على شفا الإفلاس الاقتصادي (العجز عن سداد الديون) مرّتَين خلال آخر عامَين، وما زالت تعاني اقتصادياً، وستظلّ تعاني فترة كما ذكر الرئيس المصري نفسه في خطاب له في 6 إبريل/ نيسان الماضي (2024).

يقول الرئيس المصري إنّ سياساته كانت ضرورية، ففي يناير/ كانون الثاني (2011) كادت مصر تضيع، والأنظمة السابقة أهملت البلد عقوداً، وبعض قوى المعارضة أو ربّما جزء كبير منها تنتمي إلى أهل الشرّ، وإنّه أجرى إصلاحات لم يحلم بها المصريون، وإنّ القادم سيكون أفضل، وإنّ على المصريين الصبر والصمت وعدم الإنصات إلى سواه، فهو الأدرى بمصالحهم، وهو وحده من يرى المطلوب لإصلاح أحوال مصر والمصريين، وإعادة بناء الدولة، وهي أمور لا يفهمها الكتّاب والمثقّفون، ومن يسمون أنفسهم بالنشطاء، ويستعصي فهمها بكلّ تأكيد على المواطن العادي. ويبقى مصريون كثيرون في حيرة من أمرهم، يُمنّون أنفسهم بأنّ صبرهم الإجباري على ثورة السيسي سوف يأتي بثمار مُختلفة قريباً.

(كاتب مصري في لندن)

الخطاب الفلسطيني بعد حرب الإبادة

سامية عيسى

يقترب مع الورشات التحضيرية له موعد المُؤتمر الوطني الفلسطيني، الذي تنادت إليه نخب مُتنوّعة، أكّدت ضرورة عقده بعد ما حلّ من كارثة رهيبة جراء حرب الإبادة الإسرائيلية في غزّة. وإن كانت الدعوة إلى المُؤتمر قد واكبت الحرب لوضع أسس الرؤية النضالية المتجدّدة، والتمهيد لإعادة بناء منظّمة التحرير الفلسطينية، وأيضاً على خلفية معالجة الوضع الفلسطيني المُتأزّم في أكثر من صعيد، وما تركته آثار الانقسام من تصدّعات استراتيجية في المستوى الوطني، لم تستطع غالبية النُّخَب الفلسطينية، بأطيافها كلّها، التصدّي لها منفردة، ولا إنتاج خطاب وطني جامع لمواجهة التردّي الحاصل في المستويات كلّها، السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ما جعل حال الشعب الفلسطيني، في كل أماكن وجوده، «تصعب على الكافر»، كما يقول المثلُ الشعبي لتوصيف وضع يصعُب الخروج منه.

وإذا كان ثمّة تنافس بين مبادرات عديدة تدعو إلى عقد مُؤتمَر كهذا، وتحت شعارات متشابهة، فإنّ حال التنافس النُّخبَوي بين هذه المبادرات، وعقلية الزعامة التي طغت على السلوك الوطني العام، آفةً مميتةً، منعت نجاح أيّ مبادرة وضعهتا قيد التنفيذ العملي، إلى أن وصلنا إلى حرب الإبادة. لكنّ ذلك التنافس على الزعامة لم يعد مسموحاً، بل سيتساوى مع حال الانقسام والفساد السياسي والوطني الذي أودى بنا قبل أن نبدأ. وهنا، لا بدّ من أخذ جانب الحذر من مغبّة تكرار هذا التنافس والانقسام المقيت داخل أروقة المُؤتمَر وخارجه، لأنّه لم يعد ترفاً يمكن لنا أن نسمح به لأنفسنا فلسطينيين وفلسطينيات، وإلّا فلن يرحمنا التاريخ، ولن يرحمنا شعبنا، بل سيدير أبناؤه ظهورَهم لنا، ولن تتمكّن النُّخَب المُشاركة أن تنظر في وجوههم إن واصلت التشبّث بخلافاتها ومنافساتها، فيما لا يزال الناس يعانون حرب الإبادة والفقر والإذلال والتشريد، والتسلّط ممّن يحكمونهم ويمسكون برقابهم، وإن كانوا لا يتساوون في حجم التسبب بالكارثة؛ أكانوا جيش الاحتلال، أم السلطتَين في الضفّة الغربية وغزّة، أو لجنة شعبية أو فصائلية في مخيمات اللجوء، أو فئات

> إعادة اجترار الخطاب الوطني الفلسطيني السابق من غير إعادة النظر فيه في ضوء حرب الإبادة الجارية لا يوصلنا إلى مكان

> يُعوّل على المُؤتمر الوطني الفلسطيني المزمع عقده ليخرج من قلب الخراب، ليضع خطابَ ما بعد حرب الإبادة في قلب الهدف الاستراتيجي لتحرير فلسطين

معينة تهيمن على الخطاب الوطني في الشتات، بما يُؤجّج حال الاستقطاب من غير أيّ إحساس بالمسؤولية وما سيجرّه هذا التأجيج من انزلاق إلى الهاوية. وهي عوامل متفاوتة من حيث الحدّة والأهداف، وإن كان العامل الرئيس المُتسبّب بها هو الاحتلال الصهيوني.

لذا على المُؤتمرين والنُّخَب الفلسطينية المُختلفة، من الفئات والأعمار كافّة، النساء قبل الرجال، الشباب قبل الكبار، ورجال ونساء المال والأعمال في شتّى الميادين الاقتصادية، في فلسطين وفي خارجها، أن يحذروا من التورّط في سلوكات التنافس على الزعامة، والظهور بأشكال أخرى لا تليق بالعمل على التكافل والوحدة الوطنية مدخلاً رئيساً وبنيوياً في مواجهة حرب الإبادة. إنّنا اليوم إزاء إنتاج خطاب وطني تحرّري جديد يَستمدّ من تجربة حرب الإبادة ونتائجها الكارثية معالم جديدة يتّخذها الصراع مع الكيان الصهيوني وحلفائه الدوليين، أو من تتقاطع مصالحهم معه، وكلّهم يسعون إلى نهش المنطقة العربية عبر بوابة إبادة الشعب الفلسطيني أو التفريط في حقوقه من غير ورع. كنّا لن نصدّق لو لم نرَ بأعيننا ما يحدُث من جرائم في غزّة، وكيف تُدمّر منازل سكانه وبُناه التحتيّة مع حظر شبه شامل للمساعدات الإنسانية التي تضمن أسباب الحياة، بل بلغ مدى حرب الإبادة حدّ تجويع أهلنا في غزّة، وامتهان كرامتهم وجعل حياتهم مستحيلة.

نحتاج اليوم إلى خطاب جديد يصدُر عن المُؤتمر الوطني المزمع عقده؛ خطاب «ما بعد حرب الإبادة» المستمرّة بأفعال تُصنُفها اتفاقية منع الإبادة الجماعية للقانون الإنساني (1948)، الذي صادقت عليه دولة الكيان الصهيوني بعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبالتأكيد، يتطلّب هذا الخطاب رسم استراتيجيات صراع جديدة، ليس مع إسرائيل فحسب، بل مع الحركة الصهيونية العالمية، وحلفاء إسرائيل الداعمين حرب الإبادة، وفي مقدمتهم الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، ودول غربية عديدة. ولكن على هذا الخطاب أن يتعامل، أيضاً، بشكل ما مع القوى الإقليمية التي تتقاطع أجنداتها مع الكيان الصهيوني لتنهش في اللحم الحي للشعب الفلسطيني غير مكترثةٍ بما قد يصيبه من كوارث جرّاء التقاطع مع هذا الكيان. والأكثر أهمّية من هذا كلّه، إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية قضيةً عربيةً مركزيةً في المستويين، الرسمي والشعبي، إذ لا مناص من حاضنة عربية قويّة لتحقيق هدف التحرير، ولشدّ عصب الفلسطينيين والفلسطينيات، بدلاً من نثر بذور الانقسام بين ظهرانيهم، أي الخروج على واقع فرضته اتفاقية سايكس بيكو (1916)، التي كان لها الدور الأساس في نكبة فلسطين عام 1948، بل في زعزعة العمل العربي المشترك تجاه قضايا التنمية والتحرّر ومنع بلورة خطّة للنهوض المُشترك يكون شريانها الرئيس تغليب العمل الديمقراطي في بنية الدولة العربية الحديثة، والتي أعاقها زرع الكيان الصهيوني في فلسطين حدّ الاستحالة. لكنّ الآفات التي عانتها هذه التطلّعات العربية، مُنفردةً ومُجتمعةً، هي نفسها التي تعانيها الساحة الفلسطينية، وفي مقدمتها السلوك التنافسي الضيّق لتبوّؤ الزعامة، كما الخصومات البينية وظواهر الانقسام والمحسوبيات وظواهر الفساد المالي والسياسي والثقافي والفكري واجترار الشعارات الجوفاء، التي لم تُوضع حيّز الممارسة، حتّى في أكثرها صوابية، إلا في حيّز ضيّق لم يدم طويلاً.

ولذلك، يُعوّل على المُؤتمر الوطني الفلسطيني المزمع عقده ليخرج من قلب الخراب، ليضع خطابَ ما بعد حرب الإبادة في قلب الهدف الاستراتيجي لتحرير فلسطين، وليضع خططاً عمليةً في محاكاة الخطاب الشعبي لحركة الاحتجاجات العالمية المُؤيّدة للحقّ الفلسطيني والمُنددة بحرب الإبادة، والمطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار وتحرير فلسطين. لم يعد مسموحاً أن يقتصر الخطاب الفلسطيني على التوجّهات القُطْرية أو العربية أو الإسلامية، بل نحتاج أن يتخطّى ذلك إلى التوجّه إلى العالم كي يواجه بدوره خطاب «معاداة الإنسانية»، الذي يطغى على الخطاب الإسرائيلي المدعوم من الغرب، الذي تغضّ الطرف عنه بعض القوى المهيمنة في العالم، ولا سيّما الصين وروسيا، وربّما تحت ستار محاربة خطاب معاداة الساميّة، الذي يُروّجه الغرب. نتوقّع أن يخرج خطاب ما بعد حرب الإبادة من المُؤتمر الوطني الفلسطيني إلى العالم مهمّةً رئيسةً لمواجهة خطاب معاداة الإنسانية الذي تتزعّمه إسرائيل وحلفاؤها الدوليون، وليس إعادة إحياء منظّمة التحرير فقط، وتشكيل منظومة اقتصادية مالية دولية للنهوض بالشعب الفلسطيني من الخراب الذي أحدثته حرب الإبادة في غزّة، وأيضاً الضفّة الغربية، وعموم التجمّعات الفلسطينية المُهدّدة في داخل فلسطين وفي خارجها.

إعادة اجترار الخطاب الوطني السابق الذي تبنّته منظمة التحرير (وتحديداً خطاب حركة فتح) أو الذي تبنّته حركتا المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي في فلسطين، من غير إعادة النظر فيه على خلفية حرب الإبادة الجارية، أو دراسة الأسباب التي مهّدت لها هذه الحرب من غير قصد، أو ساهمت، بشكل مباشر أو غير مباشر، في أن تحدُث بالحجم والفجاجة والوقاحة التي حدثت فيها، وفي غفلة عن توقّعاتنا أو فهمنا الجوانب العقلية الإبادية في الفكر الصهيوني... من غير ذلك لا يمكن أن نصل إلى مكان.

يجب ألا يكون خطاب ما بعد حرب الإبادة فلسطينياً فحسب، بل خطاباً عالميّاً إنسانيّاً شاملاً يترفّع عن الانتقام، لكنه لا يتنازل عن محاكمة المجرمين المسؤولين عن هذه الحرب، أكانوا مسؤولين إسرائيليين أم رؤساء دول وحكومات دعمت حرب الإبادة الجماعية، في غزّة على وجه الخصوص، وفي مدى عقود من التطهير العرقي المُكثّف في النكبة الأولى أو في مدى العقود التي تلتها. يجب أن يدفع الثمن كلّ من امتدّت يده إلى الشعب الفلسطيني تنكيلاً وتشريداً وتجويعاً وإفقاراً وقتلاً وطرداً وتمييزاً عنصرياً، في داخل إسرائيل وفي خارجها، وأن توضع آليات قانونية وعملية لذلك. هذا في الحدّ الأدنى للخطاب، لكي يلتقي مع حركة التضامن العالمية مع فلسطين وشعبها، التي تخطّى خطابُها الخطابَ الفلسطيني الرسمي، والعربي أيضاً، ليطالب بتحرير فلسطين، بعيداً عن خديعة حلّ الدولتَين، وتقويضاً للجوهر الصهيوني لدولة إسرائيل. لقد آن الأوان لخطاب ما بعد حرب الإبادة أن يجيب عن أسئلة المصير والثوابت الأصيلة للحقوق الفلسطينية، ولكن باستراتيجيات عملية جديدة ومتنوّعة، ليكون بوصلة هذا العالم للخروج من الخراب الذي ينتظره على يد الطغاة في جهات العالم الأربع، كما الخراب الذي حلّ بغزّة، وربّما يكون أول الغيث الأسود.

يجب أن يُخرجنا خطاب ما بعد حرب الإبادة من حال الصدمة، ويعالج أسئلة وجودنا الوطني والإنساني، ويتخطّى الخطاب السياسي والأخلاقي ليشمل الخطاب الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والدبلوماسي. والأكثر أهمّية أن يبحث في نقاط القوّة التي أُخرجت من السباق، أي العمق العربي أولاً وثانياً، وإلى الأبد، كي تعود فلسطين ساحةَ الصراع الأولى ضدّ الغزاة كما كانت دائماً، وأيضاً بوابةَ النهوض العربي، حتّى حين يتخلّى العرب عن النهوض، وعن أنفسهم.

(كاتبة وإعلامية فلسطينية في بيروت)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads